FEB 86

شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٨٦
المجلد : ١٦ العدد : ٢

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

الإبلاغ عن التعذيب في كوريا الجنوبية

اعربت منظمة العفو الدولية لحكومة كوريا الجنوبية عن قلقها بشأن تقارير تعذيب وسوء معاملة السجناء خلال عام ١٩٨٥ . ففي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ اعتقل كيم كيوان - تي من قبل « مكتب مقاومة الشيوعية » التابع للشرطة الوطنية ، حيث جرى التحقيق معه ثم نقل الى مكتب مدعي سيول في ٢٦ أيلول/سبتمبر . وبعد شهر وجهت إليه تهمة تمجيد كوريا الشمالية وتنظيم مظاهرات يخشى ان تؤدي الى حدوث اضطرابات اجتماعية .

مارس كيم كيوان - تي حقه الدستوري في البقاء صامتا خلال التحقيق ، رافضا الاجابة على الأسئلة . وقد تم الابلاغ عن تعذيبه في عشر مناسبات ، كما انه حرم من الطعام والنوم ، وربط إلى طاولة وعذب بالصدمات الكهربائية الى قدميه . وذكر أنه جرى في مناسبات أخرى تغطية أنفه وفمه بمنشفة وادخال الماء قسرا من فمه مما كاد يتسبب في اختناقه .

الدليل

التمس محامو كيم كيوان - تي مرتين (في ٢ و ٥ تشرين الأول/اكتوبر) اصدار أمر قضائي لفحصه من قبل قاض وطبيب لاقامة الدليل على تعذيبه . وفي ١٢ تشرين الأول/اكتوبر قررت المحكمة أنه لا توجد حاجة لمثل هذا الفحص ، ولكنها لم تعلن عن حيثيات قرارها .

وقد أنكرت السلطات أن يكون كيم كيوان - تي قد عذب . ففي التقرير الذي أعده مكتب المدعي العام وقدمه إلى مندوبي « منظمة العفو الدولية » خلال زيارتهم لكوريا الجنوبية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، جاء ما يلي : « قام المدعي العام بعدة تحقيقات لتحديد حقيقة الأمر . ولكن لم يعثر على أي أثر للتعذيب . فبشرته بدت سليمة ، ولم تبد على مشيته أو حركاته الجسدية أو الذهنية ما يدل على التعذيب ». وأما طلب منظمة العفو الدولية للحصول على تفاصيل حول وقت اجراء التحقيقات ، وكيفية اجرائها ، وفيما اذا تضمنت فحصا طبيا ، فقد بقى دون جواب .

القلق

ومما يبرّر قلق منظمة العفو الدولية حول تقارير تعذيب كيم كيوان - تي ، هو أن أقاربه ومحاميه منعوا من الاتصال به لفترة طويلة . ولم يتمكن كيم كيوان - تي من رؤية زوجته ، الاّ مرّة اثناء نقله إلى مكتب المدعي في ٢٦ أيلول/سبتمبر . وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وافقت المحكمة على طلب المدعي منع كيم كيوان - تي من مقابلة أقاربه خشية أن يطلب منهم إخفاء الأدلة . وقد رفض باستمرار طلب المحامين لمقابلته في مركز الحجز .

تخصص كيم كيوان - تي في الاقتصاد السياسي وكان زعيما طلابيا في جامعة سيول الوطنية ، وقضى بضع سنين في أوائل السبعينات هاربا من الاعتقال بتهمة اشتراكه في مظاهرات معادية للرئيس بارك شانج - هي . وقد ركز اهتمامه فيما بعد على القضايا العمالية ، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ لعب دورا كبيرا في تشكيل « اتحاد الشباب الوطني الديموقراطي » وكان رئيسا له حتى آب/اغسطس ١٩٨٥ . وتضمنت أهداف الاتحاد المعلنة تكوين حكومة منتخبة بشكل ديموقراطي ، ورفع مستوى معيشة العمال والمزارعين ، وتحقيق وحدة كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وقد نظم الاتحاد المظاهرات كما نشر جريدة غير دورية ، وعمل بشكل عام على نشر وجهات نظره .

وقد تم احتجاز كيم كيوان - تي في عدة مناسبات منذ تكوين الاتحاد ، وذلك بسبب نشاطه السياسي الخالي من العنف . وتدرس منظمة العفو الدولية اتهامات السلطات بأنه حرض على مظاهرات طلابية تستخدم العنف ، ولكنها تعتقد بأنه قد يكون احد سجناء الرأي .

الاعتقال

منذ حزيران/يونيو ١٩٨٥ ، اعتقل المئات من الاشخاص ، معظمهم من الطلاب ، ولكن من بينهم أيضا أعضاء نقابات وصحفيون وفنانون ورجال دين ومحرّضون سياسيون . وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن بعض المعتقلين بتهمة تأييد الشيوعية قد عذبوا وعوملوا معاملة سيئة خلال التحقيق معهم .

وأفيد أن ثلاثة من قادة الطلاب ، هم أهن بيونج - ميون ومون يونج - شيك وهو إن - هو ، ضربوا وخنقوا بالماء أو اسيئت معاملتهم اثناء التحقيق معهم من قبل « مكتب مقاومة الشيوعية » التابع للشرطة الوطنية .

وفي ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر احتجز رئيس تحرير الجريدة الوطنية « دونج - آ إيلبو » ، وكذلك رئيس القسم السياسي وأحد محرريه ، وذلك من قبل « وكالة تخطيط الأمن القومي » ، وزعم أنهم ضربوا ضربا مبرحا . وكان سبب احتجازهم يتعلق بمقال عن الهبوط الاضطراري في كوريا الجنوبية لطائرة من الصين الشعبية .

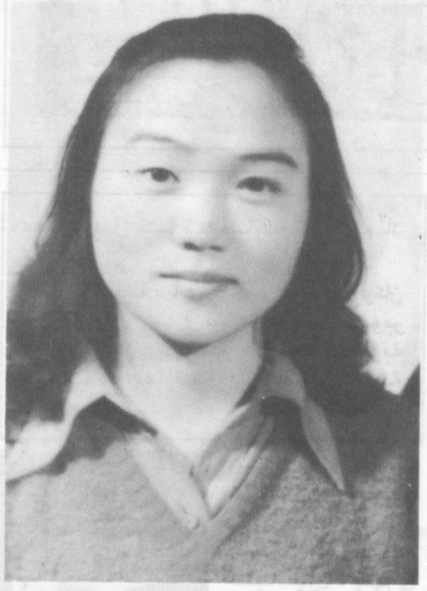

كيم كيوان - تاي وزوجته إن ياي - كيوان التي قام رجال الشرطة باحتجازها لفترة قصيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بسبب الحملة التي نظمتها للاعلان عن التعذيب المزعوم الذي تعرض له زوجها .

في هذا العدد

ادانة الطلاب في بنغلاديش على صفحة ٣ ، وسجن يهودي سوفيتي بتهمة « تشويه السمعة » على صفحة ٤ ، وانتهاكات حقوق الانسان في لبنان على صفحة ٥ ، والتعذيب في تيمور الشرقية على صفحة ٦ ، ومقتل زعيم المعارضة في سيشل على صفحة ٨ .

الحملة لانقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي . وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته . ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روج لها ، ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة . ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة ، كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة . ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة .

ميخائيل كوكوباكا ، الاتحاد السوفييتي

حمال ـ شاحنة سابق ، عمره الآن ٤٩ ، وكان مقرراً الافراج عنه في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ، ولكن صدر ضده حكم جديد بالعقوبة بسبب « الاثارة والدعاية المعادية للسوفييت » .

ميخائيل كوكوباكا موجود الآن في معسكر عمل يطبّق نظاما صارما بحق السجناء السياسيين ، يقع في مقاطعة بيرم في الجمهورية الروسية . وكان قد اعتقل في البداية سنة ١٩٧٠ حين وجهت اليه تهمة « نشر افتراءات معادية للسوفييت » على اثر انتقاده للتدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا . وقضى الأعوام الستة التي تلت ذلك محبوساً في مستشفى للأمراض العقلية رغما عن إرادته .

ولقد حبس ميخائيل كوكوباكا لفترات قصيرة مرتين عام ١٩٧٧ ، وذلك بعد أن علق نسخة من « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » وصورة لأندريه ساخاروف على جدار غرفة نومه .

كما جرى اعتقاله سنة ١٩٧٨ بتهمة « نشر افتراءات معادية للسوفييت » لارساله عدداً من المقالات الى الخارج . وقد حكم عليه بالحبس مدة ثلاث سنوات وأرسل إلى معسكر العمل الخاص بالمجرمين في نوفوبولوتسك في بلوروسيا الشمالية . ونقل ميخائيل كوكوباكا عام ١٩٨١ الى سجن ليبتسك ليواجه تهمة جديدة تتعلق « بنشر افتراءات معادية للسوفييت » . وقد كتب فيما بعد أن السجناء اعتدوا عليه بالضرب بتحريض من المسؤولين ، وذلك لحمله على شجب أقواله علنا . وعندما رفض ، انزلت به عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات أخرى .

اثناء تنفيذه هذه العقوبة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ، صدر ضده حكم ثالث على التوالي كسجين رأي . ولا تعرف بالضبط مدة العقوبة الثالثة ، ولكن تخشى منظمة العفو الدولية أنها قد تبلغ ١٢ عاما ، في السجن والنفي ـ وهو الحد الأقصى لتهمة « الاثارة والدعاية المعادية للسوفييت » .

□ الرجاء ارسال رسائل مناشدة للحث على الافراج عنه دون شرط إلى :

the Procurator of the RSFSR: Sergei Yemelyanov / SSSR/RSFSR/103031/Moskva/ Kuznetsky Most 13/ Prokuratura RSFSR / Prokuroru', SA Yemelyanov.

جوزيف باردوفاني ، هايتي

أبلغ عن احتجازه في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ ، مكانه غير معروف .

أبلغ أن جوزيف باردوفاني قد احتجز في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ في بورت ـ أو ـ برنس . وقد تم احتجاز آخرين عديدين في ذات الوقت ، ويعتقد ان سبب ذلك هو علاقتهم بسيلفيو كلود ، رئيس « الحزب الديمقراطي المسيحي الهايتي » . الذي قبض عليه هو نفسه ، وعذب وسجن في العديد من المناسبات .

ومع ذلك فإن حكومة دوفالييه لم تعترف باحتجاز جوزيف باردوفاني ، ومكان وجوده الحالي غير معروف . وقد وردت تقارير غير مؤكدة في أوائل ١٩٨٤ تشير الى أنه محتجز في كازيرن ديسالين ، وهي ثكنة عسكرية في بورت ـ أو ـ برنس .

وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٥ ، أفرجت السلطات الهايتية عن ٣٧ سجيناً سياسياً من بينهم عدد لم يعترف باحتجازهم مسبقا ، وجاء الافراج عن ٣٦ منهم بناء على عفو رئاسي . الا ان جوزيف باردوفاني لم يكن بينهم ، وحسب قول وزير الداخلية في ذلك الوقت ، الدكتور روجر لافونتان : لم يبق اي مسجون سياسي آخر « في الاصلاحيات » .

جوزيف باردوفاني ، البالغ من العمر ٤٠ عاما ، متزوج وله خمسة أطفال ، كان يعمل كميكانيكي في مصنع في بورت ـ أو ـ برنس عندما قبض عليه .

في السابع من شباط / فبراير الماضي استبدلت حكومة جان ـ كلود دوفالييه بمجموعة عسكرية ـ مدنية ـ وذكرت التقارير أن الجماعة المذكورة قد أطلقت سراح ٢٦ سجيناً سياسياً . وتشير المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية أن جوزيف باردوفاني لم يكن حتى بين السجناء المذكورين ولا يعرف مكان وجوده حتى الآن .

□ يرجى ارسال رسائل مناشدة لائقة تدعو فيها إلى اجراء تحقيق في « اختفاء » جوزيف باردوفاني وتحث فيها على اطلاق سراحه فوراً إذا كان معتقلاً . ابعث برسائلك إلى العنوان التالي :

Son Excellence, Me G'erard Gourgue, Ministere de la Justice, Cite de L'Exposition, Port - au - Prince, Haiti.

بونيفاس كوندو ، بنين

طالب زراعة عمره ٢٥ عاما ، تم القبض عليه في حزيران/يونيو ١٩٨٥ وهو محتجز بدون توجيه اية تهمة اليه او محاكمته .

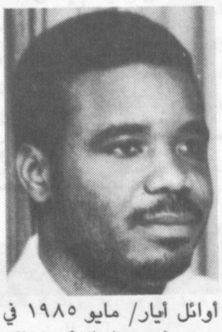

تم احتجاز بونيفاس كوندو عقب تحقيق كشف هوية جرى في حرم جامعة أبومي كالافي ، بكو ـ تونو ، في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٥ . وكان قد اعيد فتح الجامعة والمدارس في بنين في ١٠ حزيران/ يونيو بعد أن أغلقت في أوائل أيار/ مايو ١٩٨٥ في أعقاب مظاهرات طلابية جرت في نيسان/ أبريل للمطالبة بادخال تحسينات على النظام التعليمي ، والاستقلال السياسي وحرية التعبير داخل التنظيمات الطلابية . وقد اخمدت تلك المظاهرات بالقوة وجرت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين . واتهمت الحكومة عقب ذلك جماعة من الطلاب بتنظيم المظاهرات في نيسان/ ابريل ، وادعت بأنهم في عملهم هذا قد وقعوا تحت تأثير جماعة من المعتقلين السياسيين السابقين الذين تم الافراج عنهم بعفو رئاسي في ١ آب/ أغسطس ١٩٨٤ .

وكان بونيفاس كوندو من بين الذين تم الافراج عنهم في ١ آب/ أغسطس ١٩٨٤ بعد خمس سنوات من الاحتجاز دون ان توجه اليه اية تهمة أو تجري محاكمته ، بسبب علاقته المزعومة باحتجاجات الطلاب السلمية في ١٩٧٩ . وبعد ذلك عاد إلى دراسته في الجامعة ، الا ان طلبه للمنحة رفض . وكان خلال فترة احتجازه قد جرى تبنيه من قبل منظمة العفو الدولية كسجين من سجناء الرأي . فمنظمة العفو الدولية لا تعتقد أنه كان مشتركا في اضطرابات الطلاب سنة ١٩٨٥ . وإنما سبب القبض عليه ، كما هو الحال مع اثنين آخرين على الأقل ، ربما كان احتجازه السابق .

بونيفاس كوندو محبوس الآن في السجن المركزي في كوتونو ، حيث المستوى الصحي متدهور للغاية ، مسببا انتشار الامراض بسرعة . ولا يعرف أن هناك ، أي اتهام موجه اليه ، وهناك أفراد آخرون قبض عليهم في ظروف مشابهة ، وهم أيضا محبوسون دون تهمة أو محاكمة .

□ الرجاء ارسال خطابات مناشدة يلتمس فيها اطلاق سراح بونيفاس كوندو الفوري دون شرط إلى :

Son Excellence le General Mathieu Kerekou/President de la Republique / la Presidence / Cotonou / Benin

يمكنك ارسال التماساتك إلى سفارات هذه الحكومات في بلدك ، اذا شئت .

السلفادور : تعذيب المحتجزين السياسيين

إن منظمة العفو الدولية قلقة بسبب استمرار المزاعم حول تعذيب المحتجزين السياسيين في ظل إدارة الرئيس جوزيه نابليون دوراتي في السلفادور .

وكانت منظمة العفو الدولية قد نشرت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ مقتطفات من شهادات المحتجزين السياسيين الحاليين والسابقين ، عرضوا فيها تفاصيل عن التعذيب الذي قالوا أنهم تعرضوا له أثناء احتجازهم من قبل القوات العسكرية أو قوات الأمن .

وفي مقابلات أجراها « سوكورو جوريديكو كريستيانو » (مكتب المساعدة القانونية المسيحي) ونشرت في تموز/يوليو ١٩٨٥ ، مع المساجين البالغ عددهم ٣٤٢ الذين دخلوا سجن الرجال « لا اسبيرانزا » فيما بين حزيران/يونيو ١٩٨٤ و شباط/فبراير ١٩٨٥ ، سجينان فقط قالا انهما لم يعذبا أو تساء معاملتهما .

وقد ذكر البروفسور باستور ريدريجو ، الممثل الخاص لهيئة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، في تقريره المرحلي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، الذي نشر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، أنه قلق بشأن الادلة التي تشير إلى استعمال الضغط النفساني ضد السجناء السياسيين اثناء جلسات التحقيق من قبل هيئات الأمن » .

الانتقاد

ويفاد بأن رئيس الاساقفة المساعد جريجوريو روزا شافيز انتقد نظام سلفادور القضائي في احد اجتماعاته الدينية الاسبوعية ، خاصة من حيث الاستجوابات والمعاملة اللّاانسانية للأشخاص المتهمين بجرائم سياسية والتي قال عنها انها تنتهي عادة ببيانات لا تمت الى الحقيقة بصلة .

وغالبا ما تشير الشهادات التي تتلقاها منظمة العفو الدولية إلى تعذيب المحتجزين السياسيين خلال الأيام الخمسة عشر للحجز ، وهي المدة المسموح بها بموجب المرسوم رقم ٥٠ لشباط/فبراير ١٩٨٤ . ويطبق المرسوم ٥٠ طالما بقيت « حالة الحصار » الحالية قائمة . وقد تكررت كثيرا المزاعم القائلة بأن السجناء يرغمون على توقيع « اعترافات » خلال فترة الأيام الخمسة عشر هذه . وغالبا ما تكون مثل هذه « الاعترافات » مجرد صفحات بيضاء يرغم السجناء على توقيعها وهم معصوبي العينين ، تحت تأثير التعذيب أو التهديد بالانتقام من عائلاتهم . وبموجب المرسوم ٥٠ يجوز استخدام هذه الاعترافات كدليل ضد المحتجز . وتتضمن وسائل التعذيب المبلغ عنها لمنظمة العفو الدولية استعمال الكابوتشا (غطاء للرأس مشبع بالكلس) والصدمات الكهربائية واسلوب الطائرة .

القلق

لا تزال منظمة العفو الدولية قلقة بسبب عدم اجراء تحقيقات جدية ، كما يبدو ، حول ادعاءات كلٍ من المحتجزين الحاليين والسابقين بأنهم عذبوا أثناء حبسهم من قبل القوات العسكرية أو قوات الأمن . ولا تزال المنظمة تتلقى هذه الادعاءات بانتظام ، وان كانت قد وجدت في الأشهر الأخيرة دلالات على زيادة الاعتماد على ما وصفه السجناء السابقون بالتعذيب النفسي لا الجسدي .

تولى الرئيس جوزيه نابليون دوراتي السلطة في السلفادور عقب الانتخابات التي جرت في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٨٤ . وقد صرح في خطاب توليه الرئاسة في ١ حزيران/يونيو ١٩٨٤ بأنه يعتزم أن « يكافح علنا ودون كلل للحد من اساءة استعمال السلطة وعنف المتطرفين ، وزمر الاغتيال وكل اعمال الظلم والتسلط التي يمثلونها ».

التصريحات

لقد رحبت منظمة العفو الدولية بهذه التصريحات في مناسبات عديدة ، ولكنها تعتقد أن التدابير التي اتخذتها سلطات السلفادور لتنفيذ الاهداف التي أعلنها الرئيس دوراتي ما زالت غير مرضية، وأن مرتكبي الجزء الاكبر من انتهاكات حقوق الانسان المبلغ عنها ظلّوا في حصانة من التحقيقات الجادة والملاحقة القضائية .

« لقد قيدوا يدي خلف ظهري وضربوني بشدة ثلاث مرات على بطني مستعملين المنجل ، ثم أوثقوا رباط قدمي ، وحيث أنه لم يكن باستطاعتي الجلوس فقد القوني على وجهي وقفزوا فوق جسدي . وفي المساء نقلوني الى ثكنة صغيرة هناك لاستجوابي ، حيث وضعوني في « الطائرة » .

(اسلوب الطائرة ينطوي على تعليق الضحية من أطراف جسده لمدة طويلة من الزمن ، وضربه) وربطوا يدي وقدمي وعلّقوني من دعامة في السقف ، ووجهوا الصدمات الكهربائية الى جسدي ... وضعوا فوهة المسدس تجاه صدغي قائلين لي وهم يلعبون بالزناد بأنهم سيقتلونني ...

وتحت تأثير التعذيب جعلوني اعترف بعدد من الأشياء » .

كانت تلك شهادة سجين سابق احتجزه في آب/اغسطس ١٩٨٥ جنود اللواء السادس لأسولوتان .

بنغلاديش
التماسات بشأن طالب محكوم بالاعدام

أرسلت منظمة العفو الدولية التماسات عاجلة إلى رئيس بنغلاديش حسين محمد ارشاد لتعديل عقوبة الاعدام التي صدرت على طالب عندما كان في السادسة عشر من العمر ، خلافا للقواعد الدولية التي تمنع فرض عقوبة الاعدام على الأشخاص الذين هم دون الثامنة عشر .

وقد حكم على محمد سليم وهو من مير بور بداكا ، في جريمة قتل تم ارتكابها في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، وهو الشهر التالي لعيد ميلاده السادس عشر ، في محكمة الاحكام العرفية الخاصة رقم ١ في داكا ، التي أعلنت حكمها في حزيران / يونيو ١٩٨٥ . وقد صدق الرئيس ارشاد على قرار المحكمة في تشرين الثاني / نوفمبر ، بوصفه المنفذ الرئيسي للاحكام العرفية . وليس هناك وسيلة قضائية للنقض لصالح المحكوم عليهم من قبل محاكم الاحكام العرفية .

وأمل محمد سليم الوحيد هو أن الرئيس ارشاد قد يوافق على التماسه للرحمة . ولا تعرف بعد نتيجة هذا الالتماس . وسليم محبوس حاليا في السجن المركزي بداكا .

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على انتقاد اجراءات محاكم الاحكام العرفية التي لا تتقيد بالقواعد الدولية للمحاكمة العادلة . ويجوز لهذه المحاكم ، التي تكونت عقب فرض الأحكام العرفية في

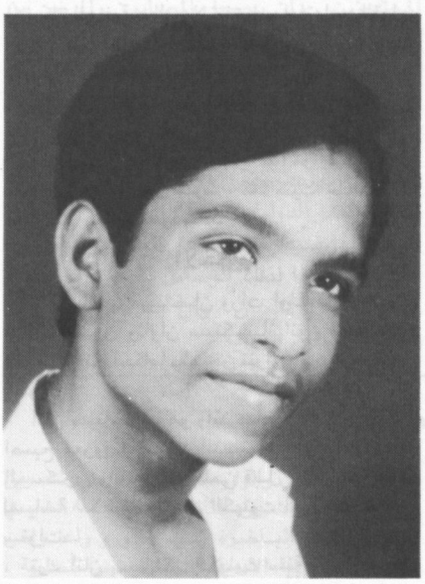

محمد سليم ، حكم عليه بالموت لجريمة قتل ارتكبت بعد شهر من عيد ميلاده السادس عشر .

آذار/مارس ١٩٨٢ ، اجراء محاكمات خاصة لعدد كبير من المخالفات السياسية وغيرها .

وفيما بين أيار/مايو وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، حكمت المحاكم العرفية الخاصة بالاعدام على ما لا يقل عن عشرين شخصا ممن اتهموا بارتكاب جرائم ، وهذا الرقم يمثل ارتفاعا ملحوظا عن ارقام الأشهر السابقة .

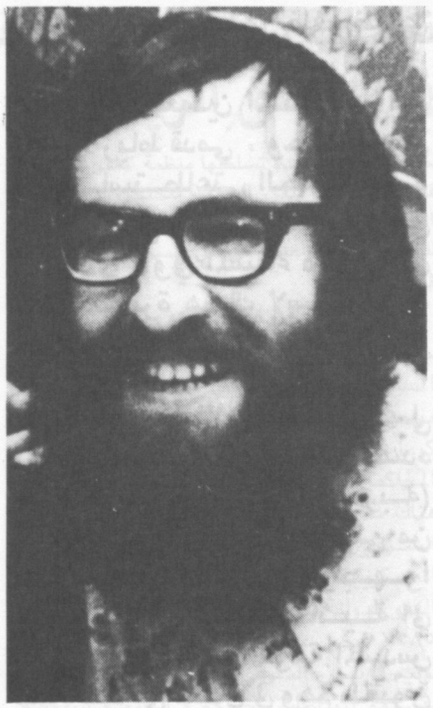

سجن يهودي سوفييتي بتهمة « ترويج افتراءات »

حكم على ليونيد فولفوفسكي ، وهو يهودي سوفييتي يعطي دروسا خصوصية في اللغة العبرية بجوركي ، بالسجن ثلاث سنوات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ . وقد أدين بأنه قد أقرض نسخة من رواية « اكسودس » (الهجرة الجماعية) التي كتبها ليون يوريس ، إلى الأصدقاء وقام بتوزيع نسخ قديمة من المجلة الثقافية «اسرائيل اليوم» التي توقفت عن الصدور .

وتخشى منظمة العفو الدولية أن محاكمة ليونيد فلفوفسكي كانت مقصّرة في مراعاة قواعد العدالة الدولية . فقد منع من مقابلة محاميه الذي اختاره ، وجرت محاكمته سراً . وافيد أن زوجته لودميلا اصيبت بجروح على اثر شجار مع الموظفين الذين حاولوا منعها من دخول غرفة المحاكمة .

وقد ردّ ليونيد فولفوفسكي بأنه غير مذنب بتهمة

ليونيد فلفوفسكي الذي يقضي عقوبة ثلاث سنوات بتهمة « ترويج افتراءات معادية للسوفييت » .

« ترويج افتراءات معادية للسوفييت » ، واستأنف ضد عقوبته » .

سبب روتيني

لقد استعملت المحاكم السوفييتية القانون المضاد « لترويج افتراءات معادية للسوفييت بشكل روتيني لمعاقبة المنشقين الذين يقومون بتوزيع نشرات لا تروق للسلطات سياسيا . ومن بين مئات الاشخاص الذين قدموا للمحاكمة بهذه التهمة هناك شخص واحد فقط برئت ساحته ، حسب علم منظمة العفو الدولية . وقد تبنت منظمة العفو الدولية ليونيد فولفوفسكي كأحد سجناء الرأي .

ليونيد فولفوفسكي يبلغ من العمر ٤٣ عاما وقد تم تدريبه كعالم كومبيوتر في موسكو ، وهو يحاول الهجرة إلى اسرائيل منذ عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٨٠ سحبت منه السلطات الأذن الذي يسمح له بالعيش في موسكو وأرغمته على الاقامة مع أسرته في جوركي الواقعة على بعد ٤٠٠ كيلومترا شرقي العاصمة . وكان قبيل القبض عليه في حزيران/يونيو ١٩٨٥ يحاول جاهداً اكتشاف مقر سجين الرأي اندريه ساكاروف الذي كان آنذاك قد اختفى من مكان منفاه في جوركي ، حيث كان محبوسا في عزلة تامة منذ عام ١٩٨٠ .

وتعلم منظمة العفو الدولية ان هناك ما لا يقل عن ١٥ يهوديا سوفييتيا آخرين ممن ألقي القبض عليهم منذ آب/أغسطس ١٩٨٤ لانتمائهم إلى حلقات دراسية خاصة ، غالبيتها في أوكرانيا . وهي قلقة بصدد التقارير المفيدة بأن خمسة ضربوا ضربا مبرحا في السجن وبأن بعضهم قد اغتصب بتحريض من الموظفين اثناء انتظارهم المحاكمة . وقد فشل هؤلاء الخمسة عشر ، مثلهم في ذلك مثل ليونيد فولفوفسكي ، في الحصول على اذن بمغادرة الاتحاد السوفييتي ، واشتركوا بعد ذلك في دراسة التراث اليهودي .

الحبس

وعلى الرغم من ان معظمهم قدم للمحاكمة بتهمة ترويج افتراءات معادية للسوفييت ، فقد جرت محاكمة بعضهم بتهم إجرامية لا تمت بصلة واضحة الى ممارستهم لحقوقهم الانسانية . وكان أحدهم يولين إدلستاين مدرساً للغة العبرية من موسكو ، حكم عليه سنة ١٩٨٤ بالسجن مدة ثلاث سنوات بتهمة حيازة مخدرات . وحسب مستندات محاكمته التي تسلمتها منظمة العفو الدولية ، تعتقد المنظمة بأن هذه التهمة كانت ملفقة .

عقوبة الاعدام

وردت إلى منظمة العفو الدولية أنباء اصدار أحكام الاعدام على ٦٤ شخصاً في ١٣ قطراً وتنفيذ أحكام الاعدام في ٥٠ شخصاً في ثمانية أقطار خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ .

تايلاندا : التماس لخمسة من سجناء الرأي

لا تزال منظمة العفو الدولية قلقة بشأن حبس الأشخاص الذين قبض عليهم وصدرت أحكام بحقهم في مملكة تايلاندا لتعبيرهم السلمي عن وجهات نظرهم السياسية الخالية من العنف ، والتي اعتبرت « خيانة » . وهم يحاكمون من قبل محاكم « قانون الاحكام العرفية » التي لا تتفق اجراءاتها مع القواعد الدولية للمحاكمة العادلة . ولقد تبنت منظمة العفو الدولية خمسة من هؤلاء معتبرة انهم من سجناء الرأي ، وكانوا جميعهم قد اعتقلوا وحوكموا خلال سنة ١٩٨٣ .

وقد حثت المنظمة حكومة تايلاندا مرارا على اطلاق سراحهم فورا ودون شرط ، كما كتبت لملك تايلاندا تحثه على منحهم عفوا ملكيا .

الاحكام

يقضي أنان سيناخان ورات أوثافان وسمان خونجسوفون وثاوان سينكانيانون وفونجثيب مانوفيفافونج أحكاما بالسجن تتراوح بين أربع وثمان سنوات .

أنان سيناخان ، هو رائد سابق في سلك الشرطة اصبح معروفا كمؤيد للدستورية وكناقد للحكم العسكري والفساد الرسمي قبل أن ينذر نفسه لسياسة اللاعنف ويدخل الكهنوت البوذي لمدة سبع سنوات .

ترك أنان سيناخان الكهنوت سنة ١٩٨٣ ليدعم البرلمانيين في اضرابهم عن الطعام احتجاجا على اقتراحات بعض القادة العسكريين بادخال تعديلات دستورية اعتقد بأنها تشكل تعزيزاً للسيطرة العسكرية على الحكومة . ثم اعتقل وأدين بالخيانة بعد أن ادعى في خطب القاها في مسيرات عامة سلمية ، بأن هؤلاء العسكريين يورّطون بطريقة غير سليمة أعضاء الأسرة المالكة التايلاندية في محاولات لترويج النفوذ السياسي للعسكريين .

وقد قبض على رات أوثافان وأدين بالخيانة بعد أن كتب إلى ملك تايلاندا طالبا منه ان يعتزل العرش

آخر خبر

علمت منظمة العفو الدولية باطلاق سراح سمان خونجسوفون وثاوان سينكانيانون وفونجثيب مانوفيفافونج ، فارسلت على الفور رسالة تلكس الى رئيس الوزراء بريس تينسلا نوندا تعرب له فيها عن ترحيبها بهذه الخطوة الايجابية المنسجمة مع التزام تايلاندا بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد التمست منظمة العفو الدولية مجدّدا الافراج عن أنان سيناخان ورات أوثافان ، اللذين ، حسب علمها ، ما زالا في السجن ، موضحة بأن الافراج عنهما سوف يعزز أكثر حقيقة التزام تايلاندا بقواعد حقوق الانسان .

وينصرف مباشرة الى إدارة البلاد .

وكان سمان خونجسوفون عضواً عاملاً في حقل التربية الصحية العامة ، ومنظما لاتحاد تايلندا الديموقراطي الذي انشىء لمعارضة التغييرات الدستورية نفسها التي عارضها أنان سيناخان . وقد اعتقل وأدين بسبب طباعة ونشر سيرة انتقادية للأسرة الملكية الحاكمة طالبها فيه بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .

عامل الطباعة

والقي القبض على كل من ثاوان سينكانيانون عامل طباعة ، وفونجثيب مانوفيفافونج احد معارف كل من ثاوان وسمان خونجسوفون ، حيث أدينا معا .

لبنان : اعتقالات تعسفية وتعذيب واعدامات

اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها حول خرق حقوق الانسان ، الحكومة اللبنانية ، ولقادة الميليشيات الرئيسية الثلاث في لبنان : حركة أمل الشيعية التي تسيطر على غرب وجنوب بيروت وأجزاء من جنوب لبنان ، والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يسيطر عليه الدروز والذي انشأ إدارة مدنية خاصة به في جبل الشوف ، والقوات اللبنانية ، وهي تحالف مليشيات مسيحية تسيطر على منطقة شرق بيروت والمنطقة الواقعة إلى الشمال الشرقي من العاصمة .

المعتقلون

منذ منتصف عام ١٩٨٢ ، اختفى ٢,٠٠٠ شخص في لبنان ، افيد ان معظمهم اعتقل من قبل الجيش اللبناني وهو الجيش الرسمي للحكومة خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ .

ونظرا للتقارب بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بشكل خاص ، أصبح من الصعب تحديد أي منهما كان مسؤولا عن تلك الاعتقالات و « الاختفاءات » . وقد حثت منظمة العفو الدولية الرئيس أمين الجميّل ببذل جميع الجهود الممكنة لتحديد أماكن أو مصير جميع المقبوض عليهم من قبل الجيش اللبناني أو القوات اللبنانية ، والذين اختفوا ، واعطاء الاقارب معلومات عنهم .

ولقد اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إلى قادة الميليشيات الثلاث بصدد انتشار عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون مراعاة الاجراءات القانونية العادية ، وبسبب الفترات الطويلة للحجز الانفرادي ، والادعاءات حول سوء معاملة السجناء وتعذيبهم واعدامهم .

وقد افيد انهم كلهم يحتجزون أعضاءً من الميليشيات المنافسة كرهائن ، وان أعضاء من مليشياتهم الخاصة قد اعتقلوا لاسباب تأديبية . الاختطاف والاختطاف المضاد فيما بين القوات اللبنانية من جهة والحزب التقدمي الاشتراكي وأمل من جهة أخرى ، ازداد في بيروت خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٥ . وقد قيل أنها في غالبيتها أعمال انتقامية قام بها اعضاء في الميليشيات لتأمين الافراج عن رهائنهم ، الذين غالبا ما يكونوا من ابناء عائلات مقبوض عليهم من قبل الميليشيات المنافسة .

وقدرت مصادر الأمن اللبنانية في تشرين الاول/اكتوبر أن القوات اللبنانية تحتجز ما لا يقل عن ٥٠٠ رهينة .

السجناء

يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة بعض السجناء المحجوزين لدى أمل والقوات اللبنانية ، ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى أي من السجناء المحجوزين لدى الحزب التقدمي الاشتراكي منذ عام ١٩٨٣ . وقد رفض طلبها لرؤية أي من مئات الفلسطينيين الذين اوقفتهم أمل في بيروت أثناء « حرب المخيمات » ، وهي فترة الاشتباكات من ١٩ أيار/مايو ـ ٢٢ حزيران /يونيو ١٩٨٥ ما بين أمل والفلسطينيين في ثلاثة مخيمات للاجئين في الضواحي الجنوبية . وعلى الرغم من اطلاق سراح هؤلاء المحتجزين فيما بعد ، ما زال مصير نحو ١٠٠ منهم غامضا ، وهناك إشاعات بأنهم سلّموا للسلطات السورية .

وقد تلقّت منظمة العفو الدولية ادعاءات عديدة حول التعذيب الذي لقيه الفلسطينيون الذين قبضت أمل عليهم خلال أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٥ .

وقد قال أحد الذين كانوا قد احتجزوا وجرى فحصه من قبل بعثة طبية تابعة لمنظمة العفو الدولية بأنه ضرب على اخمص قدميه وعلق من سارية متحركة ، وعرّض للغرق ، ودفع به الى داخل إطار تراكتور ثم دحرج فوق عدة منحدرات بينما كان يتلقى الضربات على رأسه حتى فقد وعيه . وقال ايضا بان خيطا من النايلون معلق به ثقل ربط حول عضوه التناسلي . كما تسلمت المنظمة ايضا ادعاءات حول التعذيب وسوء المعاملة التي قامت بها اثنتان من الميليشيات الاخرى .

عمليات الاعدام

اعدم الحزب التقدمي الاشتراكي أربعة من أعضائه رميا بالرصاص ، منذ تموز/يوليو ١٩٨٤ ، عقب محاكمات قامت بها محاكم خاصة ، كما أعدمت امل اثنين من اعضائها بعد أن أدانتهما محكمة عسكرية تابعة لها بالقتل .

وقد أبلغ كثيرون من شهود العيان خلال « حرب المخيمات » عن اعدام فلسطينيين كانوا محتجزين لدى رجال مليشيا أمل . وكان بين المقتولين محاربون مسلحون،ومدنيون من بينهم نساء وأطفال وموظفون طبيون ومحاربون جرحى ومدنيون في المستشفيات .

وقد حثت منظمة العفو الدولية في اتصالاتها مع زعماء الميليشيات الى أنه في حالة الحرب الأهلية ، حيث تقوم مجموعات مختلفة بممارسة اعمال الاحتجاز ، وحيث تواجه العائلات في اغلب الاحيان صعوبات في معرفة ما حدث لأقاربهم ، وحيث « يختفي » العديدون ، يجب نشر اسماء جميع المحتجزين ، ويجب ان يكون لمنظمة انسانية مستقلة مثل « لجنة الصليب الأحمر الدولية » اتصال منتظم بكل المحتجزين ، وان يحصل المصابون والمرضى من الأسرى على علاج منتظم ومناسب ، كما يسمح لجميع المحتجزين بالاتصال بذويهم عن طريق الرسائل .

ومع أن الحكومات هي وحدها المسؤولة عن الالتزام بقواعد حقوق الانسان الدولية، فإن منظمة العفو الدولية تعتبر أن الميليشيات المذكورة الثلاث لها سيطرة فعالة على المناطق المعنية ، وان لديها تبعا لذلك الوسائل لتطبيق اجراءات حماية حقوق الانسان ، وان عليها مراعاة قواعد حقوق الانسان الدولية .

في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، اعدمت فرقة الاعدام في مليشيا أمل المدعو علي هاشم رميا بالرصاص وهو عضو في منظمة أمل كانت المحكمة الميدانية التابعة لهذه المنظمة قد ادانته بارتكاب جريمة قتل

مصر : النمط المتكرر للاحتجاز

لا تزال الاحتجازات القصيرة لمعارضي الحكومة السياسيين في مصر تثير قلق منظمة العفو الدولية . وقد عبرت منظمة العفو الدولية للسلطات المصرية في مناسبات عديدة عن قلقها بشأن بعض المحتجزين بموجب قانون حالة الطوارىء القديم العهد ، وذكّرتها بانهم من سجناء الرأي .

فقد قبض على المئات من اعضاء المنظمات الاسلامية الذين يكوّنون جزءا من حركة تنادي بتطبيق الشريعة الاسلامية في مصر ، ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وقد احتجز هؤلاء لعدة شهور دون ان توجه اليهم أية تهمة أو تجري محاكمتهم .

واعتقل عدد كبير من اليساريين المعارضين للسياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة المصرية تجاه اسرائيل والولايات المتحدة ، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، في أعقاب قضية الباخرة أشيلي لاورو واعتراض الطائرات الحربية الأمريكية لطائرة مدنية مصرية ، حيث اعتقل عدد كبير من هؤلاء خلال مظاهرة احتجاج كبيرة .

الافراج عن المعتقلين

دعت منظمة العفو الدولية للافراج الفوري غير المشروط عن جميع المعتقلين الذين قبض عليهم بسبب تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم ، وحثت السلطات المصرية على وضع حد للاحتجازات المتكررة للمساجين السياسيين الذين يعتقلون دون ان توجه اليهم أية تهمة او تجري محاكمتهم .

تيمور الشرقية : تقارير عن التعذيب في المناطق الريفية

حسب تقارير جديدة تسلمتها منظمة العفو الدولية ، قد يكون مواطنو تيمور الشرقية المحتجزون في المنطقة النائية الخاضعة للادارة العسكرية ، خاضعين للتعذيب وسوء المعاملة من قبل المسؤولين العسكريين في اندونيسيا .

تأكيدات الحكومة

جاء في تأكيدات الحكومة الاندونيسية أن جميع المساجين السياسيين في تيمور الشرقية موجودون في السجن البرتغالي السابق في ديلي كوماركا ، وأنهم جميعا حوكموا، أو هم رهن المحاكمة بتهم التآمر على العصيان ومع ذلك ، هناك ما يدل على وجود عدد من التيموريين الشرقيين السياسيين المحتجزين ايضا لدى العسكريين خارج ديلي . فمثلا ، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد انه في أوائل أيار/ مايو ١٩٨٥ قبض على ستة أشخاص من مقاطعة لوتيم في الجزء الشرقي لتيمور الشرقية للاشتباه بأن لهم ارتباطات بحركة « الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة » ـ فريتلين ، وهي حركة المقاومة المسلحة التي كانت تقاتل ضد القوات العسكرية الاندونيسية في تيمور الشرقية منذ الاحتلال الاندونيسي عام ١٩٧٥ . هؤلاء الست هم : كارلوس جوزيه ماركيز (معلم) وأرمينـدو نونـز وأميليونـونز وأجوستو دوس سانتوس (طلاب في المدرسة الثانوية) وكريستافاودا كوستا وكورنيليو أمارال . وقد أفيد أنهم نقلوا جميعا من قرية إيريفالاي إلى لوس بالوس عاصمة المقاطعة ، حيث عذبهم الجنود الأندونيسيون .

اعتقالات اخرى

قبض أيضا على خمسة أشخاص آخرين في شهر أيار / مايو ، وهم من منطقة لوتيم ، التي أفيد أنها من المناطق التي تجري فيها اكثر الاشتباكات بين قوات فريتلين والقوات الاندونيسية منذ منتصف عام ١٩٨٥ . وهؤلاء هم : كاميلندا دا سيلفا (مدرسة في بعثة فويلورو عمرها ٢٢ سنة) وجيل فيرنانـدز من ليبولو ، ولامبرتو من فونو ، وأرمينـدو ربيرو من بيريكيك وماريانا ماركيز من موبيتاين . وقد قيل بأنهم جميعاً عذّبوا من قبل العسكريين الاندونيسيين اثناء التحقيق معهم في لوس بالوس .

وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة الاندونيسية على التحقيق في هذه التقارير ، حتى اذا ما تأكدت من صحتها عمدت الى جلب المسؤولين عنها للعدالة .

بالاضافة الى هذه التقارير ، هناك دلائل أخرى على أن هناك تيموريين شرقيين محتجزون من قبل الجنود الاندونيسيين خارج ديلي . ومعظم السجناء الذين يحاكمون في ديلي يأتون من خارج العاصمة . فمثلا ، منذ أيار/ مايو ١٩٨٥ كان الذين قدّموا للمحاكمة يضّمون ثلاثة اشخاص من لوس بالوس وخمسة من سامية وثمانية من مانا توتو و١٤ من فيكوكو . ولا يعرف طول المدة التي احتجزوا خلالها قبل نقلهم إلى ديلي ، كما لا تعرف الظروف التي استدعت نقلهم .

اشارت احدى مقالات الجريدة الاندونيسية اليومية « سينار هارابان » في عددها الصادر في ٢٩ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٨٥ ، الى ان الشرطة والمدعين المحليين في تيمور الشرقية غالبا ما ينفذون اجراءات المحاكمة « فوراً » بسبب الوقت والتكاليف اللازمين لارسال المشتبه بهم الى المحكمة الابتدائية في تيمور الشرقية ، وهي المحكمة الابتدائية الوحيدة الموجودة في ديلي .

ومنظمة العفو الدولية قلقة بشأن حالة الاشخاص المحتجزين خارج ديلي . وحسب علم المنظمة ، ليس هناك محامون في تيمور الشرقية خارج ديلي ، كما لا تقوم المنظمات الدولية بزياراتها المنتظمة الى المواقع العسكرية المحلية . وبهذا لا يكون هناك ضمانات كافية ضد التعذيب ، وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة الاندونيسية على التوضيح أن التيموريين الشرقيين الموجودين في مناطق خارج ديلي يخضعون لنظام قانون الاجراءات الجنائي الاندونيسي ، وأنهم ، في حال القبض عليهم ، تقدم لهم مذكرة رسمية ، وتبلغ أسرهم في الحال بشأن احتجازهم ومكان احتجازهم .

حث الحكومة

حثت منظمة العفو الدولية الحكومة الاندونيسية أيضا على التأكد من أن جميع السجناء في تيمور الشرقية ، اينما كانوا ومهما بلغت مدة احتجازهم ، يعاملون طبقاً لقواعد الأمم المتحدة الخاصة بمعاملة السجناء .

أخبار المساجين

علمت منظمة العفو الدولية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ باطلاق سراح ٣٤٨ مسجونا ممن تبنت المنظمة قضاياهم او أدرجتها قيد التحقيق . وكانت المنظمة قد تبنت ٢٥٧ قضية منها .

العراق : الحكومة تقول « ليس هناك تعذيب »

تلقت منظمة العفو الدولية في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ خطابا من الحكومة العراقية يتضمن تعليقاتها حول تقرير منظمة العفو الدولية « التعذيب في العراق ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ » ، الذي نشر في نيسان/ أبريل ١٩٨٥ .

ويذكر التقرير ٣٠ طريقة مختلفة للتعذيب أفيد أنها تستخدم في العراق ، ويتضمن مقتطفات من خمس شهادات منتقاة تدّعي التعذيب ، اثنتان منها مدعومتان بأدلة طبية .

ويذكر الخطاب أن المزاعم المتضمنة في الحالات الخمس لا أساس لها من الصحة . وعن الحالتين المؤيدتين بنتائج الفحوصات الطبية ، تقول الحكومة بأن الضحايا ناجي بنّور وروبرت سبورلنج « تم القبض عليهما حسب القانون ولم يتعرضا لأي نوع من التعذيب اثناء احتجازهما» .

أما الادعاءات المتضمنة في الحالات الثلاث الأخرى فقد وصفت بأنها « من نسج الخيال » وانها تعتمد على ادعاءات محضة متحيزة ضد العراق « ونحن نأسف لأن منظمتكم تبني نتائجها على هذه الادعاءات قبل التحقق من صحتها . ونحن ننتهز هذه المناسبة للتأكيد على ما بيناه من قبل بشأن عدم وجود تعذيب في العراق » .

كما ذكر الخطاب أيضا أن توصيات منظمة العفو الدولية لمنع التعذيب تطبق في العراق على المستويين التشريعي والتنفيذي . وهناك اشراف اداري وقضائي للتأكد من أن هذه القواعد تطبق تطبيقاً سليما .

ومع ذلك ، فإن منظمة العفو الدولية تسعى للحصول على توضيحات أخرى حول تطبيق توصياتها ، ومعرفة كيفية الاشراف على الضمانات ضد التعذيب . وتظل المنظمة قلقة ازاء انكار الحكومة استعمال التعذيب حتى في الحالات التي تأيدت فيها الادعاءات بالدليل الطبي . وهي لا تزال تعتقد بأن المنع القانوني للتعذيب الذي ينص عليه الدستور العراقي لا يزال موضع تجاهل على الصعيد العملي .

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تشير الى ان ما لا يقل عن ٣٠٠ شخصاً ، معظمهم من الاكراد ، اعدموا في شمال العراق في النصف الثاني من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ . وهناك مخاوف من أن بعض هذه الاعدامات قد تكون جرت دون محاكمة ـ أي اعدامات سياسية من قبل السلطات . وقد أبلغ عن اعتقال المئات من الاشخاص في نفس الفترة ، من بينهم مدنيون وطلاب وفارّون من الجيش ورافضو الخدمة العسكرية وأفراد قوات « بيش ميرجا » (المقاتلون الأكراد المسلحون) وعائلاتهم .

وتزعم تقارير أخرى انه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ أعدم ٦٠ مسجوناً في سجن أبو غُريب ببغداد ، كما أعدم ما لايقل عن هذا العدد في سجن الموصل بشمال العراق . وذكر أنه يوجد بين الضحايا فارّون من الجيش ومسجونون سياسيون من بينهم أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني المحظور والحزب الاشتراكي الكردستاني . وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية ، ضمن اشياء أخرى ، على اجراء تحقيق دقيق حول تلك التقارير ، واعلانها عن النتائج التي ستتوصل اليها .

ايرلندا الشمالية : المطالبة بالتحقيق في اطلاق الرصاص

كتبت منظمة العفو الدولية في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ الى رئيسة وزراء المملكة المتحدة تعبر لها فيها عن قلقها بشأن فشل الحكومة في معالجة القضايا التي اثارتها سلسلة من عمليات اطلاق الرصاص من قبل قوات الأمن في ايرلندا الشمالية منذ عام ١٩٨٢ ، تسببت في مقتل اشخاص عديدين عزّل من السلاح .

وطلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة اجراء تحقيق قضائي مستقل في هذه الحوادث ، وحثتها على ان يكون التحقيق منصبا على تقييم الاجراءات المتبعة في ذلك ، وطالبتها بالاعلان عن الحقائق المحيطة بالقتل وعن مدى فعالية التشريع القائم الخاص بمنع استعمال اساليب العنف المميتة عند تنفيذ القانون .

وقد تم الابلاغ عن مقتل ٣١ شخصا بالرصاص منذ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ على ايدي قوات الأمن في ايرلندا الشمالية ، من بينهم ١٨ شخصا عزّلاً من السلاح . وقد تم القتل في بعض هذه الحالات في ظروف تدعم الادعاءات بأن القتل قد دبر عمدا .

لقد حاولت منظمة العفو الدولية التحقيق في الحالات المشار اليها لتحديد ما اذا كان الاشخاص قد تم قتلهم عمدا بسبب معتقداتهم أو أصلهم العرقي او جنسهم ، باعتبار ذلك منسجما مع سياسة الحكومة . ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الوصول الى نتيجة مؤكدة بشأن هذه الادعاءات ، ولكنها تعتقد بأن الاجراءات المتبعة في التحقيق في هذه الحوادث ، مثل تحقيقات الشرطة والتحقيقات الرسمية والاجراءات الجنائية ، لم تخرج بأدلة كافية لاستبعاد امكانية استعمال اساليب العنف المهلكة غير المشروعة من قبل قوات الأمن . ومنظمة العفو الدولية قلقة أيضا لأن القوانين والقواعد التي تحدّد استعمال اساليب العنف المهلكة عند تنفيذ القانون لا تؤمن حماية كافية ضد استعمالها غير العادل بالمقارنة مع ما تقدمه القواعد الدولية .

الدكتور سيشاي نكسومالو (الى اليسار) وزير المالية السابق الذي كان محتجزاً دون محاكمة لأكثر من عام ، ونائب رئيس الشرطة السابق ادجار هيلاري .

سوازيلاند : الافراج عن خمسة من سجناء الرأي

اطلق سراح خمسة من سجناء الرأي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ بناء على أوامر رئيس الدولة بالنيابة ، الملكة الحاكمة نتومبي التي اقرّت بأنهم سجنوا خطأ .

والمفرج عنهم هم : الدكتور سيشاي نكسومالو (وزير سابق في الحكومة) والرئيس السابق للجيش ونائبه ، ومدير الشرطة السابق ونائبه . وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت كل هؤلاء الخمسة كسجناء رأي والتمست علناً في أوائل كانون الاول / ديسمبر من رئيس الوزراء بهيكيمبي دلاميني اطلاق سراحهم . وكانوا جميعا قد حبسوا بموجب « قانون الحجز لمدة ٦٠ يوماً » الذي تكرر فرضه والذي يمنع حق الاستئناف .

وكان وزير المالية السابق سيشاي نكسومالو قد احتجز منذ أن قبض عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ ، مباشرة عقب طرده لاشتراكه المزعوم في عملية احتيال جمركية . أما القائد السابق للجيش مانجوميني ندزيماندز والرائد أبدنجو دلاميني فهما أيضا قد احتجزا بدون محاكمة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، ورئيس الشرطة السابق تيتوس مسيبى وإدجار هيلارى نائبه ، احتجزا ايضا منذ قبض عليهما في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ .

كبار الضباط

لقد اتهم كبار ضباط الجيش والشرطة رسميا بالتآمر ، ولكن الاتهامات سحبت قبل فترة قصيرة من تاريخ بدء المحاكمة المقرر في نيسان / أبريل ١٩٨٥ . ثم وجهت اليهم والى الدكتور نكسومالو فيما بعد تهمة الخيانة ولكن لم تقدم تفاصيل الاتهام اطلاقا ، ولم يحدد موعد مقبل لمحاكمتهم . وراوغت الحكومة ، باللجوء الى التذرع « بقانون الاحتجاز لمدة ٦٠ يوماً » ، بشأن تنفيذ أمر المحكمة القاضي بالافراج عن أربعة منهم بالكفالة ، مثلما راوغت بشأن امر قضائي رفعه الدكتور نكسومالو يقضي بالتحقيق في قانونية احتجازه . هذا مع العلم ان « الاحتجاز لمدة ٦٠ يوماً يفرض ادارياً من قبل رئيس الوزراء ، ولا يحق فيه الاستئناف .

ترحيب بالافراج

وفي رسالة تلكس وجهتها منظمة العفو الدولية الى رئيس الوزراء ترحب فيها بالافراجات ، طالبت باعادة النظر بصورة عاجلة في « قانون الاحتجاز لمدة ٦٠ يوماً » وتعديله حتى لا يستغل في المستقبل كذريعة قانونية لانتهاك حقوق الانسان .

تشيكوسلوفاكيا : الافراج عن احد المدافعين عن حقوق الانسان

في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، اطلق سراح رودولف باتيك البالغ الستين من العمر وهو عالم اجتماعي تشيكي ، ومتحدث رسمي سابق بلسان الحركة التشيكية غير الرسمية المدافعة عن حقوق الانسان (ميثاق ٧٧) . وكان يقضي عقوبة حبس مدتها خمس سنوات ونصف ، ولكن اطلق سراحه قبل ستة أسابيع من انتهاء مدة عقوبته. وقد أبلغ أنه في صحة جيدة ، ومن الناحية الاجرائية ، فإن عقوبته « قوطعت » و « علقت » لمدة عامين بناء على توصية مدير السجن . ورودولف باتيك الذي له تاريخ مزعج حافل مع السلطات ، من احتجازه الى حبسه الى انشقاقه ونشاطاته الخاصة بحقوق الانسان ، كان قد أدين « بالتآمر بالاشتراك مع قوى أجنبية .. وعلى نطاق واسع و « مع الحاق الضرر » .

ولقد وجهت الاتهامات اليه بسبب خطابات كان قد كتبها الى قادة الاحزاب الاشتراكية الاجنبية ، وبسبب الادعاء بأنه اقدم على ضرب أحد رجال الشرطة واسقط قبعته عن رأسه .

سيشل : مقتل زعيم منفي

كان مقتل زعيم المعارضة في جزر السيشل جيرارد هوراو خارج منزله في لندن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ هو آخر حادث في مسلسل الحوادث التي أبلغ فيها عن مقتل او « اختفاء » ما لا يقل عن تسعة من معارضي حكومة الرئيس البيرت رينيه .

لقد تسلمت الحكومة الحالية الحكم في سيشل عقب انقلاب في حزيران/يونيو ١٩٧٧ . وفي آب/أغسطس التالي ، اختفى حسن عمرجي ابراهيم ، وهو رجل أعمال عمره ٤٥ سنة معروف بانتقاده للحكومة . وكان قد ترك منزله بعد تلقي مكالمة هاتفية من شخص غير معروف ، وعثر على سيارته بعد ساعة ومحركها لا يزال دائراً ، كما وجد حذاؤه على مقربة من المكان .

وتلقت منظمة العفو الدولية فيما بعد بيانات مفصلة تشير إلى أن حسن عمرجي ابراهيم قد اختطف وقتل من قبل أعضاء قوات الأمن بسبب آرائه السياسية . وأفاد ضابط شرطة سابق لمنظمة العفو الدولية أن ملفات الشرطة في القضية اختفت من الارشيف نتيجة لتدخل بعض كبار الضباط .

ظروف غريبة

لاقى أربعة أشخاص آخرون حتفهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ وتموز/يوليو ١٩٨٣ ، في ظروف غريبة . وكان اثنان من الضحايا المذكورين قد لقيا حتفهما عام ١٩٨٢ وهما سيمون دسنوس ، زعيم طلاب سيشلي ومايك أشار جنوب أفريقي ، وقالت السلطات أنهما نسفا نفسهما بقنبلة يدوية . كما قتل مايكل هوفمان ، وهو شرطي سابق ، وتوني اليزابيث عندما هوجمت سيارتهما ليلا من قبل اشخاص مجهولين وقد تظاهر رجل ثالث هو برايان فيكتور بأنه ميت ، فترك حيث هو ولكنه شفي بعد ذلك وافاد بأنه ورفيقيه قد هوجموا من قبل أعضاء من قوات الأمن . وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن كل هذه الاغتيالات قام بها اعضاء من قوات الأمن لأسباب سياسية ، وحاولوا اخفاءها حتى تبدو مجرد حوادث عادية أو أعمال مجرمين عاديين .

الضحايا

وكانت آخر « الاختفاءات » التي تم الابلاغ عنها في جزر سيشل قد تمت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وكان الضحيتان جان جوييوم ، عامل عمره ٢٢ سنة ، وألتون آه ـ تايم ، معارض معروف للحكومة . وتلقت منظمة العفو الدولية مرة أخرى تقارير تفيد بأن كليهما اختطفا وقتلا من قبل اعضاء قوات الأمن بسبب نشاطهما السياسي الحقيقي أو المشتبه به . وقيل

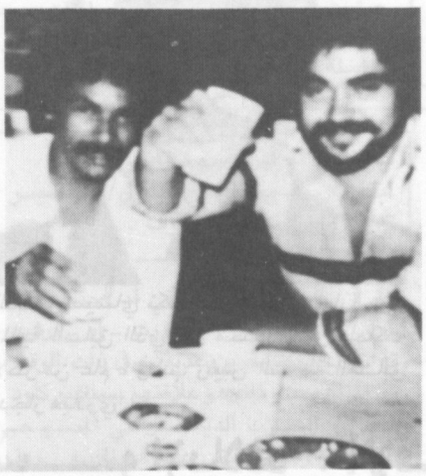

ألتون آه ـ تايم (يسار) ، الذي اختفى في عام ١٩٨٤ ، وسيمون دينوس (فوق) الذي قتل في عام ١٩٨٢

أن جثتيهما ألقيتا في البحر .

وجّهت سيمون آه ـ تايم ، والدة ألتون آه ـ تايم ، خطابا مفتوحا في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ إلى جريدة محلية ادعت فيه أن ضباط الأمن قد تعقبوا ابنها وهدّدوه عدة مرات في الأشهر الثمانية عشر السابقة . ومنذ ذلك الوقت احتجز شخصان على الأقل من عائلة آه ـ تايم وتعرضا للضرب من قبل ضباط الأمن .

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات السيشلية مراراً اجراء تحقيق نزيه حول مسلسل الموت و « الاختفاءات » ، ولكنها لم تتلق أي رد .

زعيم المعارضة

قبل اغتياله بقليل ادعى جيرارد هوراو ، زعيم حركة المعارضة الوطنية المنفي ، بأن الحكومة السيشلية قد خططت لقتله في فرنسا . وافاد ان الشرطة الفرنسية ملمّة بالخطة ، وان قاتلاً محترفاً استعان به صاحب للرئيس رينيه سيقوم بالتنفيذ ، وأن أسلحة الاغتيال كانت ستهرب إلى فرنسا في الحقيبة الدبلوماسية

كان جيرارد هوراو موظفاً سابقاً في مكتب الهجرة في سيشل . وهو واحد من ٨٠ شخصا احتجزوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشبهة تكوين حركة سرية قامت بتوزيع منشورات تنتقد الحكومة . وادعت السلطات أيضا أن هوراو كان مشتركا في خطة لقلب الحكومة بالقوة ، على الرغم من أنه لم توجه إليه اية تهمة . وقد أطلق سراحه دون محاكمة بعد احتجازه لمدة ثمانية اشهر . وكان هوراو واحدا من المحتجزين العديدين الذين قام بزيارتهم في آذار/مارس ١٩٨٠ احد مندوبي منظمة العفو الدولية ، وهو المحامي آموس واكو من كينيا الذي سجل محادثة مع هوراو في السجن .

جيرارد هوراو (أعلى) قائد الحركة الوطنية السيشلية الذي قتل خارج منزله في شمال لندن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . حسن عمرجي ابراهيم (اسفل) ، رجل اعمال ومنتقد للحكومة معروف ، اختفى في عام ١٩٧٧ .

حقوق الانسان في ايران

قدمت منظمة العفو الدولية بيانا خطيا لجلسة حقوق الانسان في ايران التي عقدتها لجنة الشؤون السياسية للبرلمان الأوروبي في بروكسل في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

وقد اعرب البيان عن قلق منظمة العفو الدولية بشأن سجناء الرأي والمحاكمات غير العادلة والتعذيب وعقوبة الاعدام . وتضمن البيان ٣٩٩ حكما بالاعدام سجلت لعام ١٩٨٥ حتى نهاية تشرين الاول/اكتوبر . وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٤٥٦ مع حلول وقت اجراء المحاكمات . وقد يكون الرقم الحقيقي للاعدامات اعلى من ذلك بكثير .

وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومات والهيئات الأوروبية استغلال جميع الفرص المؤاتية لاجبار السلطات الايرانية على الالتزام بقواعد حقوق الانسان المشروعة » .

مطبوعات منظمة العفو الدولية ـ قيمة الاشتراك السنوي خمسة جنيهات استرلينية (١٢,٥٠ دولاراً أميركياً)
1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain by Shadowdean Ltd. Units 9, Mitcham Industrial Estate, Streatham Rd. Mitcham, Surrey. ISSN 0308 6887